

# القوة العاملة والتحضر في الشرق الأوسط تحليل وسياسة

(\*)  
لي. ل. بين

مثّل فندق في جدّة الفنادق فيها خير تمثيل. كان الموظف على مكتب الاستقبال لبنانياً، والبواب سودانياً، والنادل في الصباح كان ماليزياً وفي المساء مصرياً، وقدم لنا وجبة الغداء مصريّ وجبة المساء سوريّ، والخدام في بركة السباحة كان من بنجلاديش. وكان هناك عمال يمنيون وباكستانيون يئون امتداداً للفندق تحت رقابة فلسطيني. وعندما هممت بالمغادرة، قام أردنيّ باعداد الفاتورة لي. ولكن سائق السيارة إلى المطار كان سعودياً، إذ إن عمل قيادة سيارات الأجرة، كالجيش والشرطة، مقصور على السعوديين. (مانسفيلد، ب. (1981)، العرب الجدد، شيكاغو، ص 179).

### مقدمة :

تهدف هذه الورقة إلى وصف تنقلات القوة العاملة في الشرق الأوسط والتعليق عليها، مع الإشارة بشكل خاص إلى أبعاد هذه التحركات بالنسبة لعملية التحضر في المنطقة. وستتناول البحث انتقالات العمالة الدولية، كما سيتناول تنقلات العمالة الداخلية في اتجاه المدن. ومن المجدّي، قبل معالجة قضايا تنقلات القوة العاملة، تقديم بعض الملاحظات التمهيدية حول العلاقة بين التنقلات السكانية، بما في ذلك انتقال القوة العاملة، وبين التحضر.

يفسر التحضر، من وجهة نظر الديموغرافيا المنهجية، على أنه مجرد شكل من أشكال معدلات التفاضل الخاصة بالتغير السكاني في قطاعين من قطاعات المجتمع: القطاع الريفي والحضري. فالتحضر بحد ذاته

---

(\*) أستاذ علم الاجتماع، جامعة يوتا، مدينة سولت ليك، الولايات المتحدة الأميركية.

ينطوي فقط على تزايد تركيز مجموع السكان داخل القطاع الحضري، بسبب المعدلات التفاضلية للزيادة الطبيعية والهجرة. إلا أن التحضر في أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية وبعدها مباشرة، من الوجهة التاريخية، قام في الدرجة الأولى على النزوح المستمر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. لا بل إن جون جرون (John Graunt)، الذي كثيراً ما اعتبر على أنه أبو الديموغرافيا المنهجية بسبب دراساته لشهادات الوفيات في انكلترا أثناء القرن السابع عشر، توصل بتفكيره إلى أن الجماعات الحضرية هي في أساسها مناطق استهلاكية للسكان وأن المناطق الريفية هي إلى حد كبير مناطق منتجة للسكان (1662). وعكست هذه الملاحظة حقيقة أن الظروف المعيشية في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر كانت رديئة إلى أبعد حد في المناطق الحضرية الناشئة في أوروبا الغربية. وقد أدت قلة الوسائل الصحية، ونقص المساكن وازدحامها، وعدم التأكد من انتظام توفير الطعام، وغير ذلك من العوامل، إلى معدلات وفيات عالية بشكل ملحوظ في المراكز الحضرية بالمقارنة مع المعدلات في الجهات الريفية.

وفي أقطار العالم الثالث، السائرة الآن في طريق التصنيع، ابتداءً من منتصف هذا القرن، انعكس النمط التاريخي للنسب التفاضلية الخاصة بالوفيات بصفة عامة <sup>(1)</sup>. وقد نتج، في العادة، عن استثمار الأموال الضخمة في البنية التحتية للجماعات الحضرية من أجل تحسين المياه ووسائل الصحة والمساكن، وعن تركيز المرافق الطبقيّة في الجهات الحضرية، عزوف العاملين الطيّبين عن العمل بين الجماعات الريفية، إن الانخفاضات الملحوظة في نسب الوفيات بين الجماعات الحضرية كانت أكثر منها بين الجماعات الريفية. أضف إلى ذلك، أنه لم يكن بالإمكان إلا في السنوات الأخيرة تحديد الفروق الحضرية الريفية في معدلات إنجاب الأطفال، وذلك فقط بين تلك المجموعة المتقاة من أمم العالم الثالث التي شهدت اتجاهاً نحو هبوط كبير في مستويات الإنجاب. ونتيجة لذلك، وخلافاً لما حدث في عملية التحضر في أوروبا الغربية أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يتأثر التحضر في الأقطار النامية حالياً تأثراً كبيراً بالمعدلات المرتفعة للتزايد الطبيعي - الفرق المجرد بين مستويات الإنجاب والوفيات <sup>(2)</sup>. ومع ذلك، فلا يمكننا تعليل مستويات التحضر العالية في الشرق الأوسط عن طريق المعدلات العالية للتزايد السكاني الطبيعي وحدها. ولا يمكن تفسير ما يلاحظ من مستويات التحضر العالية إلا عن طريق المعدلات العالية للتزايد الطبيعي والنزوح الضخم للجهات الحضرية معاً.

ونظراً لأهمية النزوح من الريف إلى المدينة في عملية التحضر في الأمم النامية، فإن جزءاً كبيراً من المؤلفات الصادرة في السنوات الأخيرة ركّز اهتمامه على هذه القضية. وعند قيام علماء الاقتصاد والديموغرافيا والاجتماع بتحليل أثر النزوح في التحضر، فانهم يتبنون بانتظام افتراضاً انتقادياً مبسّطاً للأمور ومُستحباً جداً لدى الديموغرافيين المنهجيين. ومفاد هذا الافتراض ببساطة هو أن التجليل يعالج نظاماً مُغلَقاً <sup>(3)</sup>. وذلك يعني أن كل الهجرة تتم داخل القطر المعني، وأنه لا يوجد فقدان أو مكسب في عدد السكان بسبب الهجرة إلى خارج البلاد أو بالعكس. وبما أنه توجد في كثير من الأحيان قوانين أو سياسات صارمة جداً بشأن الهجرة من وإلى الخارج، فإن هذا الافتراض صحيح في بعض الحالات. وبالطبع، فإن هذه السياسات أو القوانين كثيراً ما وُضعت

لأسباب تتعلق بمشاكل القوة العاملة. فهناك، أولاً، سياسات ترمي إلى الاحتفاظ بالسكان المواطنين لسد حاجات التنمية<sup>(4)</sup>، وثانياً، سياسات ترمي إلى حماية فرص الاستخدام المتوفرة للمواطنين. وبالرغم من هذه السياسات التي تشكّل حواجز سياسية في وجه حرية تنقل العمالة، ينبغي التساؤل حول صحة الافتراض القائل بأن «تعداد السكان مغلق»، من وجهتين. فاولاً، يمكن اختراق الحواجز السياسية. إذ ثمة مستويات لا يستهان بها من الهجرة غير القانونية ما زالت مستمرة، في الولايات المتحدة الأميركية إلى حدٍ كبير، وفي أقطار أوروبا الغربية إلى حدٍ ما، وفي بعض أقطار الشرق الأوسط إلى حدٍ قليل. وثانياً، إن الطلب على العمالة في بعض أقطار العالم التي تعاني من نقص القوى العاملة وبخاصة في الأقطار المنتجة للنפט في الشرق الأوسط، أدّى إلى استخدام العاملين المغتربين على نطاق واسع، من قبل عدد من الأقطار، كما أدّى إلى تطوير برامج خاصة لتصدير العمالة في عدة أقطار كالأردن ومصر والباكستان والهند.

وللهجرة القانونية وغير القانونية أثر لا يستهان به في التحضر، إلا أنه يصعب معالجة أي نوع من هذين النوعين معالجة منهجية. ففي كلامنا أعلاه حول الهجرة غير القانونية، تعمّدنا الغموض فيما يختص بالمقايير النسبية، عاكسين بذلك انعدام التقديرات الجيدة للأعداد الفعلية المعنية وانعدام التوصيفات الكافية لمميزات المهاجرين وأنماط استقرارهم في نهاية الأمر. ولهذا، فلن نتطرق إلى منطويات هجرة القوة العاملة غير القانونية في الشرق الأوسط في هذه الورقة. وسنركز فقط على الانتقالات القانونية للقوى العاملة، وذلك ضمن حدود معالجتنا للانتقالات الدولية، مع الملاحظة بأن حتى هذه المجموعة من البيانات هي أقل شمولاً وأقل اكتمالاً مما يرضينا.

إلا أنه تجدر الملاحظة بأن تحليل تحركات العمالة الدولية يزودنا بتقييم غير مكتمل لنتائج تنقل القوى العاملة بالنسبة للتحضر داخل الشرق الأوسط. وقد ثبت أن تنقلات العمالة الداخلية هي ذات أهمية في معظم الأمم النامية، وبناء على ذلك، فسوف نبين أن الهجرة الداخلية، حتى في تلك الأمم التي تعتمد بشدة على العمالة المغتربة، تساهم مساهمة هامة في العمليات البيئية المتعلقة بالتجمّع في المناطق الحضرية.

وسوف نتناول الآن الانسياب الدولي للعمالة في اتجاه الشرق الأوسط، بوجه عام، ثم نقدّم وصفاً موجزاً لحظّة تصنيف بغرض تحديد الفروق الرئيسية القائمة داخل المنطقة. وبعد ذلك، نتفحص التنقلات الداخلية للقوى العاملة، مستعملين لذلك في الدرجة الأولى بيانات من ليبيا. وسوف يساعد ذلك على تحديد أماكن الفراغ الرئيسية في البيانات، ولذلك يتناول الجزء الذي يليه من الورقة قضيتي جمع البيانات وتحليلها. ونختم الورقة بالنظر في بعض القضايا المتعلقة بالسياسة.

### تنقل العمالة والتحضر في الشرق الأوسط

نظراً للتوسع النسبي لتنقل العمالة الدولية في الشرق الأوسط، فقد نزعنا هذه الظاهرة إلى الهيمنة على جانب كبير من البحوث المتعلقة بالهجرة ضمن المنطقة<sup>(5)</sup>. وقد قام شو (Shaw) بالتعبير عن أهمية هذه القضية بشكل موجز، كما يلي:













































